سوى الاضافة قال بعض الافاضل المراد انه لا طريق خاص عنده في ذلك الوقت سواه فلا ينافي ان حضور طريق الاضافة يتذكر حضور طريق الموصولية وان امكن فاعتراض المزوني في شرح المفتاح وهو الذي نقله الفاضل المحشي هنا ان العبارات خبرية بان البحث في تراكيب البلغاء والقول بان طريق الاضافة يجوز ان يكون خاصا عندهم دون طريق الموصولية مما لا يكاد يصح قوله وليس له عن طالب الغرض حاجب يكن ايقاعه عن على معناها الظاهر فيه محذوف اي عن احسان لكنه الغرض او لا معنى للبحث عن ان الطالب يمكن ان يجعل بعض في اي في شان طالب الغرض ثم وجه حمل التنكير في الثاني على التحقير سلوك طريق البرهان في اداء بعض المقصود مع حسن مقابلة تنوين التعظيم بتنوين التحقير فلا وجه لما ذكره بعض تلامذة الشارح من ان الوجه حمله على ظاهره حتى يكون منطوقه الترجيح انتفاء الحاجب طلقا عظيما كان او حقيرا لوقوع النكرة في سياق النفي قوله او التعليل غير ضروري لان الله لكم قيل الاولى ان التنكير في رضوان للتعظيم وهو مبتدأ وأكبر نعت له والخبر محذوف اي لهم رضوان ثم الجملة عطف على جملة وعد الله المؤمنين والمؤمنات الخ ولذلك لان فيه دلالة على حصول الرضوان لهم صريحا بخلاف ما ذهبوا اليه ولان المقام مقام وعد الانعام وبيان عظيم نعيم الجنة وجودة اما الكناية ترجيحي شيء من الاشياء اليها بطريق التصدية لا يناسب المقام وان كان رضوان قليل من الله اكبر من ذلك كله في نفس الامر واما الترجيح المستفاد من الوصف فهو بطريق التبعية فلا تامل قوله وبحي للتخيير والتعليل اي التنكير ملتاح التمثيل بقوله عطاء ثم يتابع ان المذكر ليس مسندا اليه قوله لعدم علم المتكلم بجهة من جهات التعريف عدم علم المخاطب بجهة من جهات التعريف كعدم علم المتكلم بها في كونه جهة التنكير فتخصيص المتكلم ليس له كثير فايدة تحته من جهات قوله احترازا من التصريح بنسبة السامعة الى ضمير المدح هذا التصريح كما يوجد في صورة الاضافة يوجد في غيرها من طرق التعريف ازيغشاه تعيين اليمين التي نسب اليها السامعة من المهتدي اي التسبب المنسوب الى الحمد فقوله لم يجعل بينه ذكر الاحد الاقسام المعرف بطريق التمثيل فلا يرد ان الكلام في وجود المانع من طرق التعريف دينا ذكر انما يدل على وجود المانع من التعريف بالاضافة قوله من بناء المرة ونفس الكلمة اي من مجموعهما او من كل منهما بواسطة انضمام الاخر فلا يرد ان الوحدة المستفادة من بناء المرة لا تنافي التعظيم لجواز اضافة الوحدة بالعظيمة تكثيف يدل على التحقير وتلخيصه ان نفس الكلمة لما دلت على الجنس جعل الوحدة المستفادة من بناء المرة عليه ايضا على ان يجرد الاحتمال باقتضاء المقام كما في الحمل قوله وجوابه انه ان اراد ان لبناء المراة اعتراض عليه بان التنكير ليس علة تامة

للتحقير

للتحقير والا لم يكن حمله على التعظيم في موضع قابل شرعا في افادته للتحقير لاقتضاء المقام له اذا في المقام حقير بسبب الكلمة او الصيغة او بسببهما معا انتهى الشرط فيبقى الشرط وجوابه ان المقام يلائم المبالغة في التحقير كالاخفى فاينما حقيرا مما يحصل على التنكير ايضا التحقير وهذا هو مراد صاحب المفتاح وحاصل جواب الشارح عنه فتامل قوله اي كل فرد من افراد الدابة الخ لم يدخل عيسى ولا كذا الغراب والغاز والعقرب والفدفس على ما صرح به في حكم المسخ سكت عن الاستغراق الشرعي لوضوحه وقيل المراد بالدابة معناها العرفي والضمير في فمنهم من يمشي راجع الى الدابة بالمعنى اللغوي على طريق الاستخدام وقيل مبني الآية على تنزيل الاكثر منزلة الكل قوله اذ التقدير وكل دابة خلقها الله تمشي من ماء فيه ان المتبادر من كلام الكل اعتبار التنكير بالتنوين وقصد الافراد في المسند اليه نفسه وفي حل التقرير انما اعتبر انما اضيف اليه المسند اليه لا فيه نفسه وبناء الكلام على الاتحاد الذاتي بين المضاف والمضاف اليه لا يخلو عن تعسف قوله بل قصد صاحب المفتاح الخ مبني على ما ذهب اليه المصنف من توجيه كلام الكل واتباعه والا فقد صرح في شرحه للمفتاح بان الافراد الشخصي لا يلائم التقسيم بقوله فمنهم من يمشي على بطنه الخ وان عبارة المفتاح غامضة في اعتبار النوعية ومما ينبغي ان ينبه له ان معنى اعتبار الافراد والنوعية في الطرفين هو الملائمة بحسبهما والا فيجوز اعتبار الافراد في جانب الدابة والنوعية في جانب الماء بمعنى ان كل فرد من افراد الدابة مخلوق من نوع من الماء اي مختص بنوع من ذلك النوع قوله بحيث تعمهم الخ فيه ان الاستغراق يقتضي الشمول المحقق لا يكفي فيه الاحتمال المحقق فضلا عن الموهوم قوله والتعليل قوله فيرد الخيل لا يخفى ان في جعل تنوين الجمل على التعليل بدلالته بالشجاعة فيصير المدح للمولى من المدح بسبب الملك وكثرة الجنود المستفادة من جعله على التكثير الذي ربما لا يكون مناسبا للمقام كما لا يخفى واما حمل تنوين الجمل على التعليل فيصير المدح من جعله على التعظيم بالثانية خفاء على اولي الذوق السليم قوله وشبهه قوله او تربط بعض النفوس حاصلها هذا تجريد لليد صدره بقوله تنزل الملكة الخ والمراد بالتنزل الى التي تنزل الملكة وقوله او تربط مجرور معطوف على النفل الواقع بعد ثم قوله فان الى ان ضمير الفصل يكثر اسناد اذا كون ضمير الفصل من متعلقات المسند اليه لا غير على الجمهور وهو المذهب المنصور وجاز الفراء وهشام ومن تبعهما من الكوفيين تبعية المسند اليه المذكور المسند مبسوطة في متون الليب يعتبره واراد بالكثير من اعتبارات التوابع مثلا كون الوصف للمدح والذم والترحيم عليها اعتبره الحكم والتاكيد بكل واجمع فان المسند اليه المذكور لا يوكد بهما الا عند الكوفية بل ربما ان يكون حدوثا قوله لكثرة وقوعه واعتبارا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)